ماذا يفعل النواب؟

النشاط البرلماني في المغرب من خلال
أسئلة النائبات والنواب البرلمانيين

TAFRA

بتمويل مشترك من
الاتحاد الأوروبي

فهرس

04	**1. ما الغاية من هذا التقرير؟**
06	**2. لماذا تم اختيار الأسئلة البرلمانية؟**
08	**3. كم بلغ عدد الأسئلة؟**
08	1.3. المؤشرات العامّة
12	**4. كم بلغ عدد الأسئلة؟**
12	1.4. البعد السياسي
16	2.4. البعد الجغرافي
18	3.4. البعد الشخصي
21	**5. على من تُطرح الأسئلة؟**
21	1.5. من يقوم بطرح الأسئلة ومن يجيب عليها وفي أي آجال؟
28	**6. ملخص النقاط الأساسية**

ا- ما الغاية من هذا التقرير؟

يركز هذا التقرير على الأسئلة البرلمانية التي قام أعضاء مجلس النواب بطرحها على الحكومة خلال الدورة السادسة من الولاية التشريعية الحالية. فمنذ عام 2011، التزم مجلس النواب بنشر البيانات الخاصة بالأسئلة البرلمانية التي يطرحها النائبات والنواب في إطار ممارستهم لسلطة الرقابة على العمل الحكومي، وكذا أجوبة الحكومة عليها. تسمح هذه المعلومات بتسليط الضوء على مستوى الرقابة التي يمارسها البرلمانيون على العمل الحكومي. فكلما زاد نشاط النائبات والنواب في هذا المجال إلا وعززت السلطة التشريعية دورها الرقابي على عمل السلطة التنفيذية.

في إطار الاهتمام الذي توليه جمعية طفرة للعمل القائم على البيانات العمومية، ولاسيما تلك المتعلقة بالنشاط البرلماني، فإنها تقوم بتتبع عمل مجلس النواب من خلال جمع قواعد البيانات المفتوحة الخاصة بنتائج الانتخابات التشريعية وتركيبة مجلس النواب والأسئلة البرلمانية.

وتقوم جمعية طفرة بجمع وتحليل أسئلة النائبات والنواب منذ 2019[1]. وقد أصدرت عام 2023 النسخة الأولى من سلسلة التقارير المخصصة لتتبع النشاط البرلماني من خلال تحليل الأسئلة التي يطرحها النائبات والنواب على الحكومة. وفي نهاية كل دورة برلمانية، يتم نشر نسخة جديدة من هذا التقرير، مصحوبة بقاعدة بيانات محينة ومفتوحة، على الموقع الإلكتروني لجمعية طفرة. تسمح هذه الأداة للجميع بتحليل البيانات واستقراء مختلف الديناميات البرلمانية من أجل الجواب على سؤال: ماذا يفعل النواب البرلمانيون؟

تنكب هذه النسخة الثالثة من التقرير على الأسئلة البرلمانية التي طرحها النواب وكذلك الأجوبة التي قدمتها الحكومة خلال الدورة السادسة من الولاية التشريعية الحالية.

1 طفرة، «الأسئلة البرلمانية: من يطرحها ومن يجيب عليها؟»، متاح على الرابط التالي: https://tafra.ma/questions-parlemen-taires-qui-les-pose-qui-y-repond/

بعض الأرقام الأساسية:

- قام النواب والنائبات بطرح أكثر من 26 ألف سؤالا على مختلف القطاعات الوزارية خلال الدورات الست الأولى من هذه الولاية التشريعية.
- أجابت الحكومة على 11 ألف سؤالا، أي بنسبة استجابة تناهز 42٪.
- قامت الحكومة بتقديم 463 تعهدا حكوميا.

في هذا التقرير، اخترنا التركيز على تحليل الأسئلة البرلمانية والأجوبة الحكومية. في حين لم نتعمق في تحليل التعهدات بالنظر إلى قلة عددها مما لا يسمح باستخلاص استنتاجات ذات مغزى بشأنها.

لقد تم تصميم هذه التقارير وصياغتها، شكلا ومضمونا، بطريقة تسمح بإجراء مقارنات فيما بينها. لكننا سمحنا لأنفسنا بإدخال بعض التغييرات بغية إضافة تحاليل جديدة مثيرة للاهتمام أو لتجنب التكرار. وفي هذا الإطار، تشمل هذه النسخة تحاليل غير مسبوقة لآجال تقديم الحكومة للأجوبة.

2 - لماذا تم اختيار الأسئلة البرلمانية؟

يحتوي الموقع الإلكتروني لمجلس النواب على مجموعة كبيرة من البيانات المتعلقة بالنشاط البرلماني التي يمكن استخدامها لفهم الديناميات السياسية وسلوك النواب داخل البرلمان المغربي، وذلك بالرغم من نشر هذه البيانات أحيانا في صيغ غير مفتوحة يصعب استعمالها بالاعتماد على تقنيات تحليل البيانات.

لذلك فقد ارتأت جمعية طفرة تركيز تحليلاتها على الأسئلة البرلمانية لثلاثة أسباب رئيسية:

- تتبع النشاط الفردي للنائبات والنواب: تسمح الأسئلة البرلمانية بقياس النشاط الفردي للمنتخبين والمنتخبات، على عكس المهام الأخرى التي تتطلب مشاركة جماعية، مثل التصويت على القوانين في اللجان أو في الجلسات العامة.

- بيانات مفتوحة وقابلة للاستعمال: إن الأسئلة البرلمانية هي البيانات الوحيدة التي يقوم مجلس النواب بنشرها بشكل كامل في صيغة مفتوحة وقابلة للقراءة الآلية، مما يسهل جمعها واستخدامها وتحليلها. ونود في هذا الصدد توجيه الشكر الجزيل للطاقم التقني المشرف على الموقع الالكتروني لمجلس النواب على تجاوبهم السريع والذي بدونه لما كان إعداد هذا التقرير ممكنا.

- بيانات متاحة باستمرار: على الرغم من ارتباط الأسئلة الكتابية بديناميات كل دورة برلمانية فيمكن توجيهها إلى الحكومة باستمرار طوال الدورة. هذا وإذا كانت تحظى الأسئلة الشفوية بإشعاع أكبر بفضل بثها التلفزيوني، فالأسئلة الكتابية في الغالب لا تستفيد من نفس الإشعاع بسبب إيداعها مباشرة لدى القطاعات الوزارية المعنية، ما يجعلها معيارا مهما لتتبع النشاط الفردي للنواب.

من خلال تحليل هذه الأسئلة، تسعى جمعية طفرة إلى تسليط الضوء على أهمية نشر البيانات البرلمانية في صيغة مفتوحة لتعزيز فهم أفضل للعمل البرلماني. كما يهدف هذا التقرير إلى تزويد المواطنين والمواطنات بصورة واضحة ودقيقة عن العمل الذي يقوم به ممثلوهم وممثلاتهم، مع مدهم بأدوات للمشاركة بطريقة أفضل في النقاش العمومي واتخاذ القرارات بطريقة مستنيرة وبناء على الأرقام والوقائع.

3 - كم بلغ عدد الأسئلة؟

1.3. المؤشرات العامة

المبيان رقم 1: إجمالي عدد الأسئلة البرلمانية والأجوبة الحكومية خلال الدورة السادسة من الولاية التشريعية 2021-2026

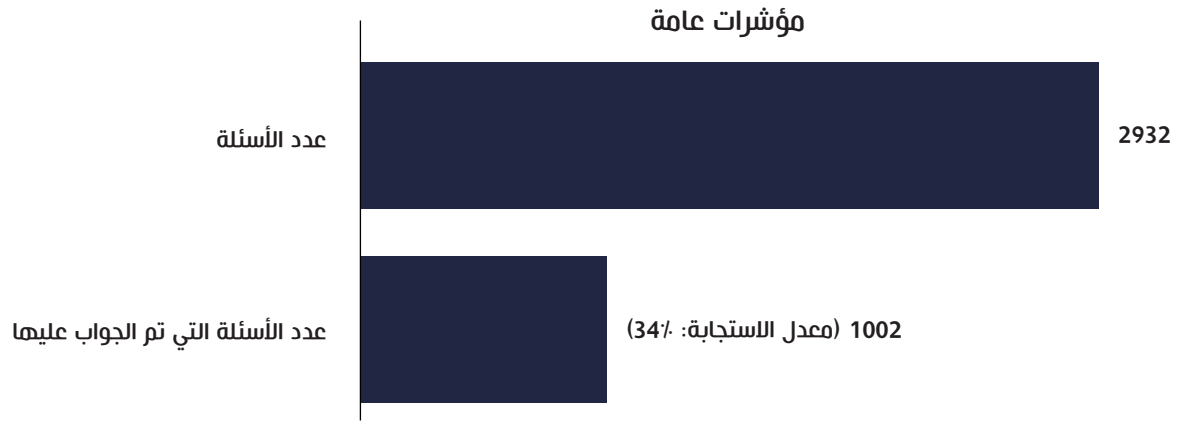

خلال الدورة السادسة من الولاية التشريعية الجارية، قام النواب والنائبات بطرح ما مجموعه 2932 سؤالا، وأجابت الحكومة على 1002 منها، أي بمعدل استجابة 34٪. وقد مثل هذا المعدل زيادة بنحو 15٪ مقارنة بالدورة الخامسة، حيث ردّت الحكومة حينها على 610 سؤالا من أصل 3202 سؤالا مطروحا، بمعدل 19٪ فقط.

المبيان رقم 2: إجمالي عدد الأسئلة الشفوية والكتابية وأجوبة الحكومة خلال الدورة السادسة من الولاية التشريعية 2021-2026

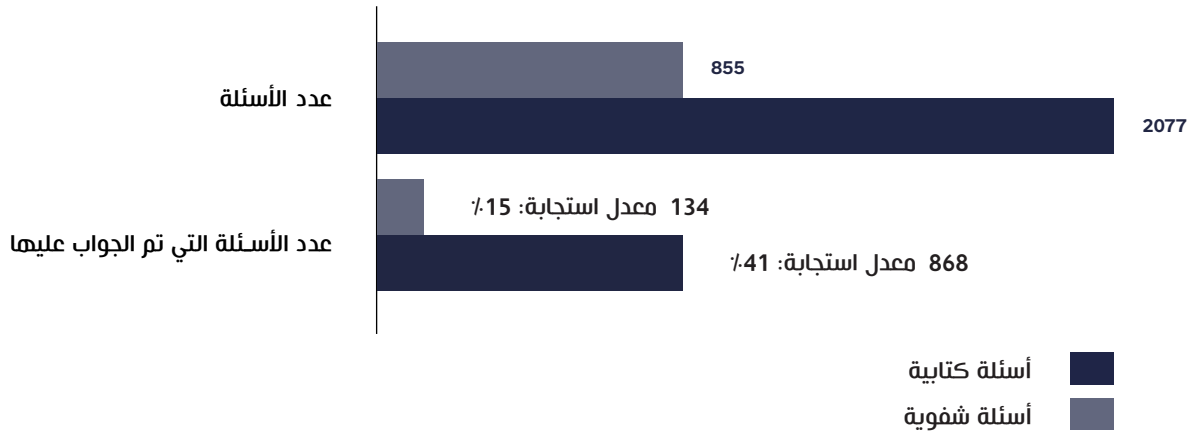

من أصل 2932 سؤالا طرحت خلال هذه الدورة، تمثل الأسئلة الكتابية 2077 سؤالا، أي 71٪ من الإجمالي، بينما تشكل الأسئلة الشفوية 29٪ فقط، بإجمالي 855 سؤالا. ويعكس هذا التوزيع حدوث تغيير ملحوظ مقارنة بالدورة السابقة، عندما تجاوزت الأسئلة الشفوية الأسئلة الكتابية بنسبة 31٪.

وفيما يتعلق بالأجوبة، قامت الحكومة بالرد على 41٪ من الأسئلة الكتابية، مقارنة ب 15٪ فقط من الأسئلة الشفوية. يعدّ هذا الاختلاف مثيرا للاهتمام، بسبب أن الأسئلة الشفوية تقدم خلال الجلسات العامة، في إطار زمني محدود يشمل الرد الوزاري، وتعليق النائب (ة) الذي طرح السؤال، فضلا عن تعقيب الوزارة المعنية. بالإضافة إلى ذلك، تستفيد هذه الجلسات العامة من تغطية إعلامية كبيرة بفضل بثها على التلفزيون وعلى المنصات الرقمية (لا سيما قناة يوتيوب الخاصة بمجلس النواب)، مما يمنحها إشعاعا كبيرا لدى الجمهور مقارنة بالأسئلة الكتابية وعلى الرغم من ذلك، لم يتم الرّد سوى على 51٪ منها مقارنة بالأسئلة الكتابية.

المبيان رقم 3: عدد الأسئلة التي طرحتها كل من الأغلبية والمعارضة خلال الدورة السادسة من الولاية التشريعية 2021-2026

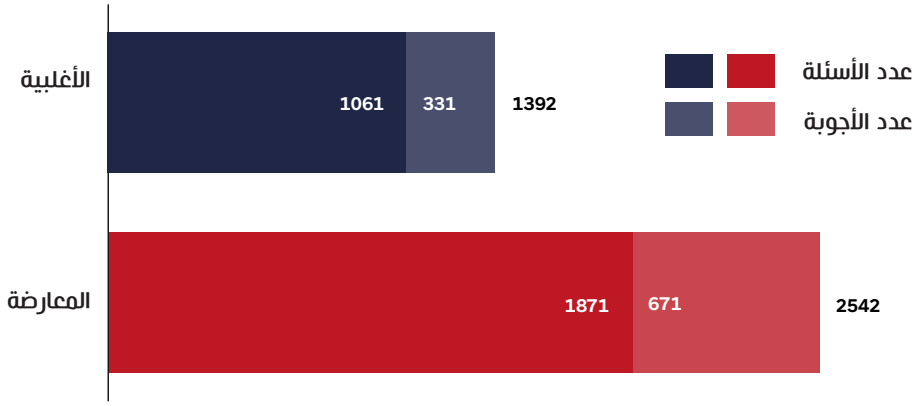

من أصل 2932 سؤالا طرحها النواب والنائبات خلال الدورة السادسة من الولاية التشريعية الجارية، كانت المعارضة وراء 65٪ منها، مقابل 35٪ للأغلبية. ويتماشى هذا التوزيع مع النظرية التقليدية للنظام التمثيلي، التي تمنح المعارضة دورا أكثر أهمية في مراقبة عمل الحكومة مقارنة بالأغلبية، حيث تكون هذه الأخيرة أكثر تأييدا للسلطة التنفيذية وأقل انتقادا لها. أما بالنسبة لأجوبة الحكومة، فإن معدلي التجاوب مع أسئلة الأغلبية والمعارضة متقاربان، حيث تم الجواب على 31٪ من الأسئلة التي طرحتها الأغلبية، مقابل 36٪ من أسئلة المعارضة.

المبيان رقم 4: عدد الأسئلة المطروحة خلال الدورات الست الأولى من الولايات التشريعية 2011-2016 و2016-2021 و 2021-2026

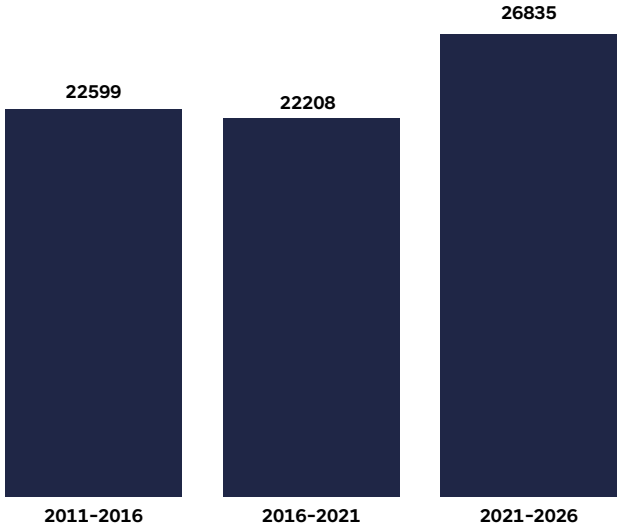

المبيان رقم 5: عدد الأسئلة المطروحة في كل دورة خلال الولايات التشريعية 2011-2016 و2016-2021 و2021-2026.

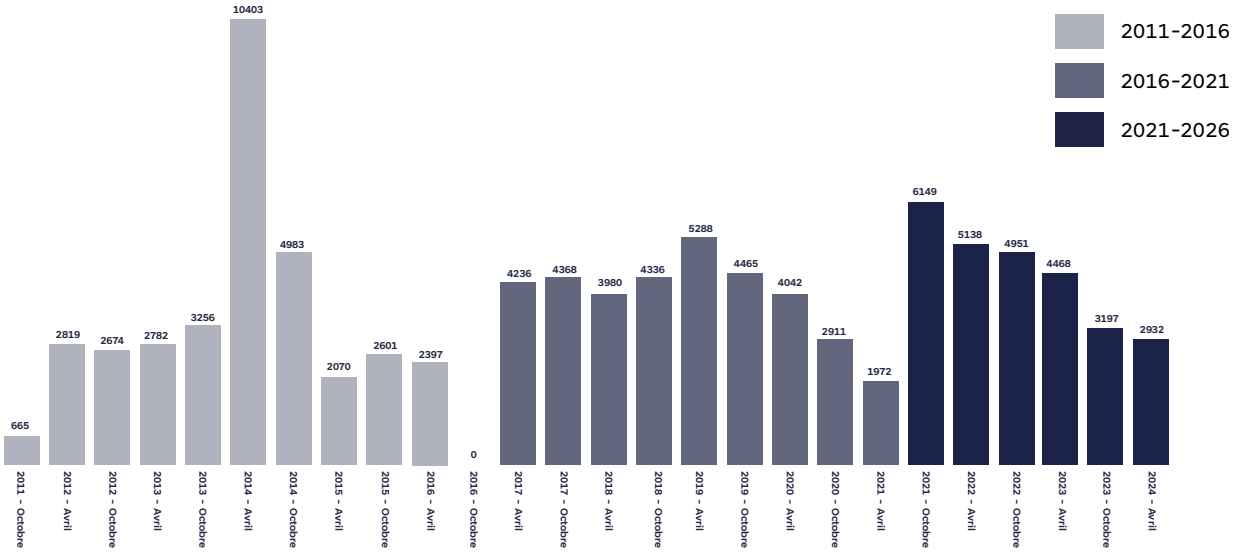

سجلت الدورات الست الأولى من الولاية التشريعية الحالية ما مجموعه 26.835 سؤالا، 4.627 سؤالا أكثر من الولاية التشريعية 2016-2021 و4.236 سؤالا أكثر من الولاية التشريعية 2011-2016.

ومع ذلك، عند مقارنة عدد الأسئلة المطروحة خلال الدورة السادسة من الولايات التشريعية الثلاثة منذ عام 2011، تحتل الولاية التشريعية 2011-2016 الصدارة بإجمالي 10,403 سؤالا. ويمثل هذا العدد ضعف الرقم المسجل خلال الدورة السادسة من الولاية التشريعية 2016-2021 وأربعة أضعاف ما سجلته الدورة السادسة من الولاية التشريعية الحالية.

4 - كم بلغ عدد الأسئلة؟

1.4. البعد السياسي

المبيان رقم 6: عدد الأسئلة والأجوبة حسب الفرق النيابية خلال الدورة السادسة من الولاية التشريعية 2021-2026

عدد الأسئلة حسب الفرق النيابية خلال الدورة السادسة من الولاية التشريعية 2021-2026 (عدد النواب)

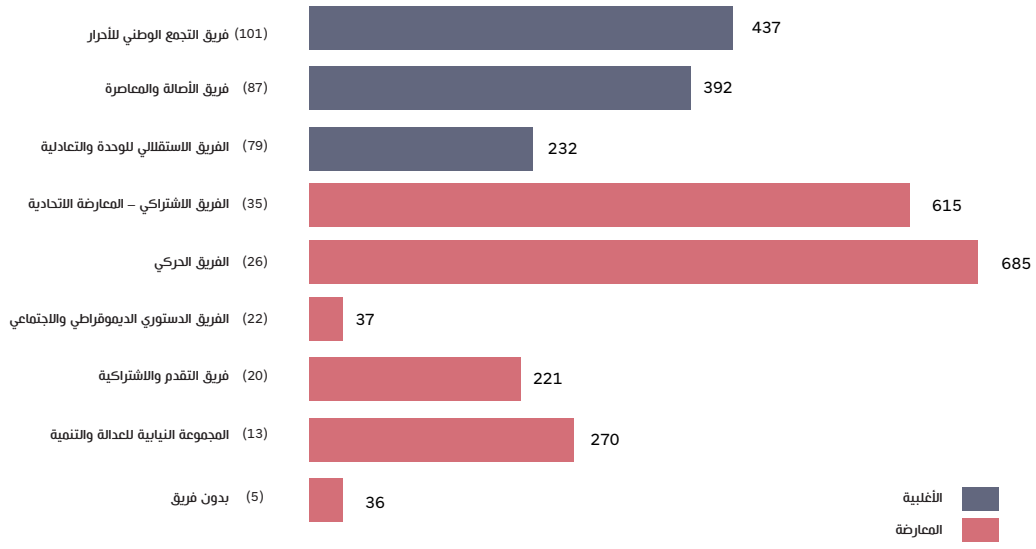

عدد الأجوبة حسب الفرق النيابية خلال الدورة السادسة من الولاية التشريعية 2021-2026 (عدد النواب)

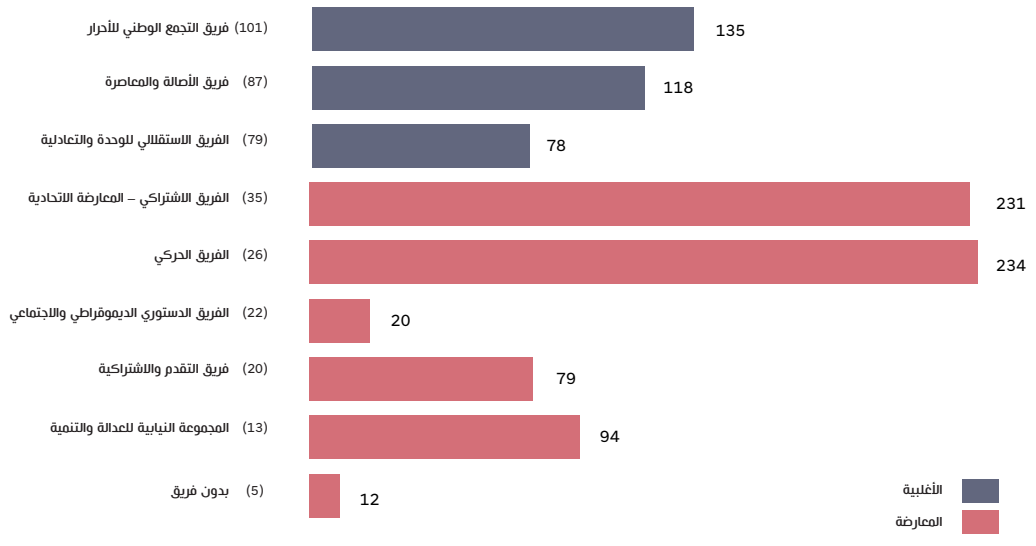

في صفوف الأغلبية البرلمانية، قدم فريق التجمع الوطني للأحرار، الذي يتكون من 101 نائب(ة)، 437 سؤالاً، أي بمعدل 4 أسئلة لكل نائب(ة). وقد أجابت الحكومة على 135 من هذه الأسئلة، وهو ما يعادل تقريباً إجابة واحدة لكل نائب(ة).

ويأتي فريق الأصالة والمعاصرة، الذي يضم 87 نائب(ة)، في المرتبة الثانية بعدد 392 سؤالاً مطروحاً، أي بمعدل 5 أسئلة لكل نائب(ة). وقد قدمت الحكومة 118 جوابا، وهو ما يمثل أيضاً إجابة واحدة تقريباً لكل نائب(ة).

أما الفريق الاستقلالي، الذي يعد التشكيلة الثالثة للأغلبية، فقد طرح نوابه البالغ عددهم 79 نائب(ة) 232 سؤالاً، وقامت الحكومة بالجواب على 78 منها. ما يعادل متوسط 3 أسئلة وإجابة واحدة لكل نائب(ة).

ويبرز عدد الأجوبة التي قدمتها الحكومة لأسئلة الأغلبية وجود ضعف في التفاعل، حيث لم يتلق كل فريق في المتوسط سوى إجابة واحدة لكل نائب(ة).

وفي صفوف المعارضة، تميز الفريق الحركي، الذي يعد ثاني أكبر فرق المعارضة بـ 26 نائب(ة)، بطرح 685 سؤالاً، أي بمعدل 26 سؤالاً لكل نائب(ة). وقد أجابت الحكومة على 234 من هذه الأسئلة، أي بمعدل 9 إجابات لكل نائب(ة).

وقدم الفريق الاشتراكي، الذي يعد أكبر فرق المعارضة بـ 35 نائب(ة)، 615 سؤالاً، أي بمعدل 18 سؤالاً لكل نائب(ة). وأجابت الحكومة على 231 من هذه الأسئلة، وهو ما يعادل 7 إجابات لكل نائب(ة).

فيما قدمت المجموعة النيابية للعدالة والتنمية، وهو الفريق الخامس في المعارضة ويضم 13 نائب(ة)، 217 سؤالاً، بمعدل 17 سؤالاً لكل نائب(ة). ومن هذا العدد، تم الجواب على 94 سؤالا، ما يمثل 7 إجابات لكل نائب(ة).

أما فريق التقدم والاشتراكية، وهو رابع فريق في المعارضة ويضم 20 نائب(ة)، فقد قدم 212 سؤالاً، وتلقى أجوبة على 79 منها، أي بمعدل 3 أسئلة مطروحة وإجابة واحدة لكل نائب(ة).

وطرحت النائبات غير المنتميات لأي فريق برلماني، وعددهن خمس وجميعهن نساء، 36 سؤالاً، أي بمعدل 7 أسئلة لكل نائبة، وحصلن على 12 إجابة، بمعدل إجابتين لكل نائبة.

وأخيراً، قدم الفريق الدستوري الديمقراطي والاجتماعي، الذي يتكون من 20 نائب(ة)، 37 سؤالاً وحصل على 20 إجابة، أي بمعدل إجابة واحدة لكل نائب(ة).

ورغم زيادة عدد الأجوبة على أسئلة المعارضة، إلا أنه لا يزال منخفضا مقارنة بعدد الأسئلة المطروحة، لا سيما من قبل الفرق الأكثر نشاطاً. وهكذا، ورغم أن الحكومة تبدو أكثر تجاوبا مع فرق المعارضة مقارنة بفرق الأغلبية، إلا أن التفاعل لا يزال غير كافٍ مقارنة بحجم الأسئلة المطروحة، مما يشير إلى ضرورة إجراء دراسات إضافية لتحديد العوامل التي تدفع السلطة التنفيذية إلى الإجابة عن بعض الأسئلة وتجاهل أخرى.

المبيان رقم 7: عدد أسـئلة كل نائب (ة) في كل فريق نيابي خلال الدورة السادسـة من الولاية التشريعية 2021-2026

عدد الأسـئلة المطروحة من طرف رؤساء الفرق

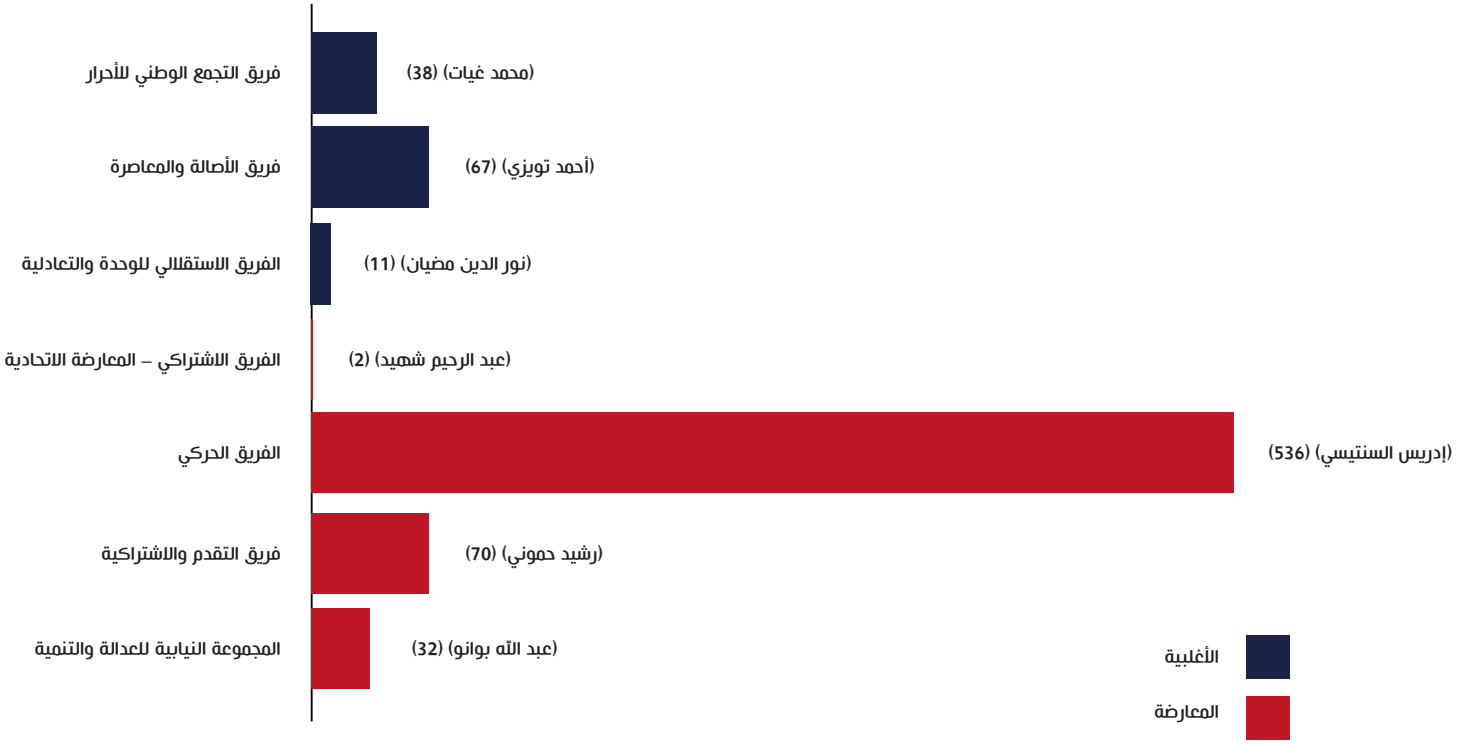

عدد الأسـئلة المطروحة من خارج رؤساء الفرق

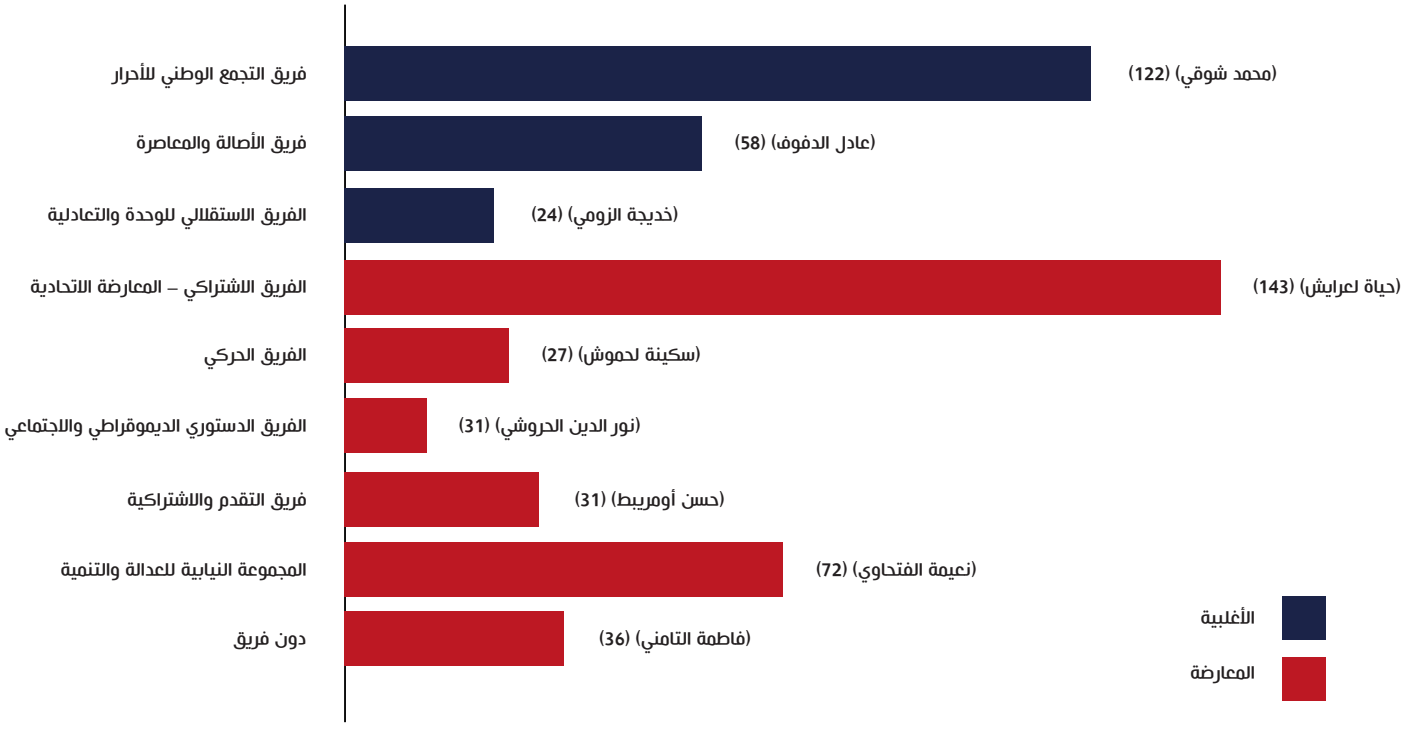

عند تحليل البيانات المتعلقة بعدد الأسئلة البرلمانية التي طرحها النواب من كل فريق برلماني، نلاحظ أن العدد المرتفع للأسئلة التي يطرحها نائب(ة) مقارنة بزميله في نفس الفريق لا يرتبط بالضرورة برئاسة الفريق. وبعبارة أخرى، فإن رئاسة الفريق البرلماني لا تؤثر على زيادة عدد الأسئلة المطروحة.

ويظهر المبيان رقم 7 أنه في معظم الحالات، يطرح أعضاء الفرق أسئلة أكثر من تلك التي يوجهها رؤساؤهم. والاستثناء الوحيد هو الفريق الحركي في صفوف المعارضة، حيث طرح رئيسه، إدريس السنتيسي، بمفرده 536 سؤالاً، ما يمثل 78٪ من إجمالي أسئلة فريقه. وقد يشير ذلك إلى أن الفريق الحركي يعتمد ممارسة يكون فيها الرئيس هو المتحدث الرسمي أيضا باسم فريقه.

وفي فرق الأغلبية، يبرز محمد شوقي، نائب فريق التجمع الوطني للأحرار، بطرحه 122 سؤالاً خلال الدورة السادسة من الولاية التشريعية الحالية، وهو ما يمثل 28٪ من إجمالي أسئلة فريقه. يليه عادل الدفوف من فريق الأصالة والمعاصرة بـ 58 سؤالاً، وخديجة الزومي من الفريق الاستقلالي التي طرحت 24 سؤالاً.

وفي صفوف فرق المعارضة، تبرز حياة لعرايش، نائبة الفريق الاتحادي، بطرحها 143 سؤالاً، ما يعادل 21٪ من إجمالي أسئلة فريقها. تليها نعيمة الفتحاوي من المجموعة النيابية للعدالة والتنمية، بـ 72 سؤالاً، تمثل 27٪ من أسئلة مجموعتها. وتحتل المرتبة الثالثة فاطمة التامني، نائبة حزب المؤتمر الوطني الاتحادي (نائبة غير منتمية لأي فريق أو مجموعة نيابية داخل المجلس)، حيث طرحت 36 سؤالاً، ما يمثل 100٪ من الأسئلة الصادرة عن النائبات غير المنتميات.

تُبرز الرسوم البيانية أيضاً أن رئاسة الفرق البرلمانية تظل حكراً على النواب الرجال. ومع ذلك، فإن خمس نائبات يتصدرن ترتيب البرلمانيين الأكثر نشاطاً في طرح الأسئلة، مقابل أربعة نواب يحتلون المراكز الأولى في نفس الترتيب.

2.4. البعد الجغرافي

المبيان رقم 8: عدد الأسـئلة والأجوبة حسـب الجهات خلال الدورة السادسـة من الولاية التشـريعية 2021-2026

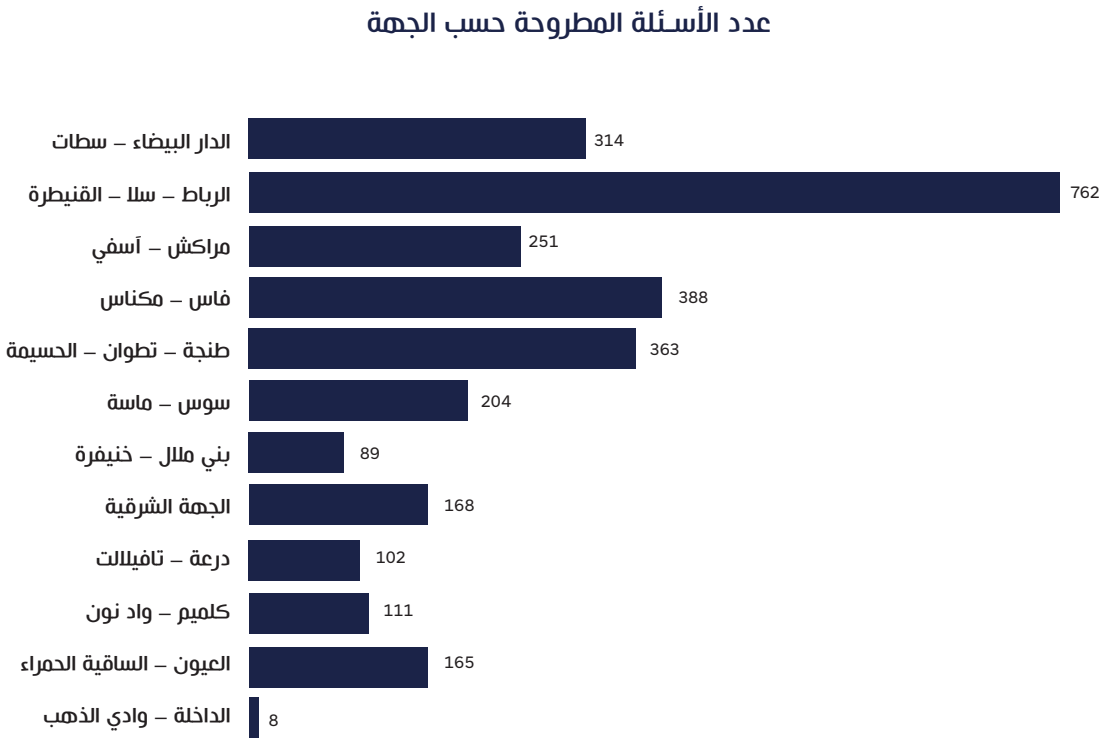

يُظهر توزيع الأسئلة البرلمانية حسب الجهات أن نواب جهة الرباط-سلا-القنيطرة (49 مقعداً) هم الأكثر نشاطاً من حيث عدد الأسئلة المطروحة. ولأول مرة منذ بداية متابعتنا للأسئلة البرلمانية، تحتل هذه الجهة صدارة الترتيب بـ 762 سؤالاً، أي بمعدل 16 سؤالاً لكل نائب(ة)، وقد تمت الإجابة على 246 منها.

وتأتي في المرتبة الثانية جهة فاس-مكناس (47 مقعداً)، حيث طرح نوابها 388 سؤالاً، وتلقوا 124 جواباً. وتحتل جهة طنجة-تطوان-الحسيمة (37 مقعداً) المرتبة الثالثة بـ 363 سؤالاً، تم الجواب على 96 منها.

أما نواب جهتي الدار البيضاء-سطات (69 مقعداً) ومراكش-آسفي (46 مقعداً)، اللتين كانتا تتصدران الترتيب خلال الدورة الخامسة، فقد تراجعتا إلى المرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي، بمجموع 314 و251 سؤالاً مطروحاً.

بينما كانت الجهات الأقل طرحا للأسئلة خلال الدورة السادسة هي:

- جهة الداخلة-وادي الذهب (7 مقاعد)، بـ 8 أسئلة فقط، أي بمعدل سؤال واحد لكل نائب(ة)
- جهة بني ملال-خنيفرة (32 مقعداً)، بـ 89 سؤالاً، أي بمعدل سؤالين لكل نائب(ة).
- جهة كلميم-واد نون (13 مقعداً)، بـ 111 سؤالاً، أي بمعدل 9 أسئلة لكل نائب(ة).

3.4. البعد الشخصي

1.3.4. النساء والرجال داخل مجلس النواب

المبيان رقم 9: عدد الأسئلة المطروحة من قبل النائبات والنواب خلال الدورة السادسة من الولاية التشريعية 2021-2026

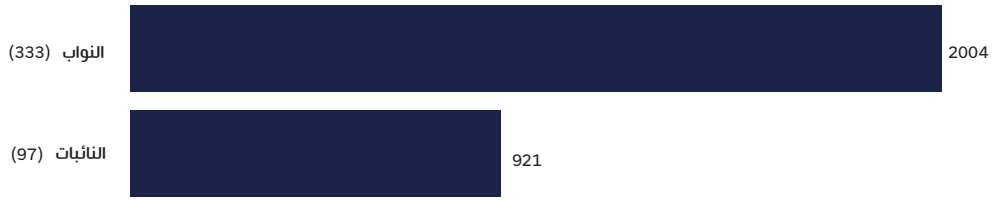

المبيان رقم 10: عدد الأجوبة التي تلقاها النائبات والنواب خلال الدورة السادسة من الولاية التشريعية 2021-2026

خلال الدورة السادسة من الولاية التشريعية الحالية، طرح النواب الرجال، الذين يمثلون أكثر من 76٪ من تركيبة مجلس النواب، ما مجموعه 2004 أسئلة، أي بمعدل 6 أسئلة لكل نائب.

وبالمقارنة، فإن النائبات، رغم أنهن لا يشكلن سوى 24٪ من مجموع أعضاء المجلس، فقد قدمن 921 سؤالاً، أي بمعدل 9 أسئلة لكل نائبة.

فيما يتعلق بتفاعل الحكومة مع الأسئلة المطروحة، يُلاحظ تقارب في نسبة الإجابة على أسئلة النواب من الجنسين، حيث تم الجواب على 38٪ من أسئلة النائبات، مقابل 32٪ من أسئلة النواب.

وتُظهر هذه التوجهات التزاماً أكبر من جانب النساء البرلمانيات في أنشطتهن مقارنة بنظرائهن الرجال. وهذا يشير إلى أن تدابير التمييز الإيجابي لصالح النساء يمكن أن يكون لها تأثير كبير على مشاركة النساء في الحياة السياسية. ولكن ينبغي أن تكون هذه التدابير مصحوبة بسياسات داخلية تعتمدها الأحزاب السياسية لتعزيز وصول النساء إلى القيادة السياسية.

ويجب أن يستمر الانخراط الفعّال للنساء في الأنشطة البرلمانية من خلال تسهيل وصولهن إلى مناصب المسؤولية داخل البرلمان، مثل رئاسة الفرق أو اللجان، أو الوصول إلى المكتب ورئاسة المجلس.

2.3.4. النواب القدامى والجدد: الدينامية البرلمانية داخل مجلس النواب

المبيان رقم 11: عدد ومتوسط الأسئلة المطروحة من قبل النواب القدامى والجدد خلال الدورة السادسة من الولاية التشريعية 2021-2026

المبيان رقم 12: عدد الأجوبة التي تلقاها النواب القدامى والجدد خلال الدورة السادسة من ا لولاية التشرية 2021-2026

خلال الدورة البرلمانية السادسة من الولاية التشريعية الحالية، طرح النواب الذين سبق لهم أن شغلوا مقاعد في الولايات السابقة، والذين يمثلون ما يقرب 70٪ من تركيبة مجلس النواب الحالية، ما مجموعه 1045 سؤالاً، أي بمعدل 4 أسئلة لكل نائب(ة).

في المقابل، تميز النواب الجدد والذين يباشرون ولايتهم الأولى ويمثلون 30٪ من تركيبة مجلس النواب، بنشاطهم من حيث طرح الأسئلة. فقد طرحوا ما مجموعه 1880 سؤالاً، أي بمعدل 12 سؤالاً لكل نائب(ة) – وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف ما طرحه نظراؤهم المعاد انتخابهم.

وفيما يتعلق بتفاعل الحكومة، فإن معدلات الإجابة على أسئلة النواب القدامى والجدد تكاد تكون متشابهة. حيث أجابت الحكومة عن 33٪ من أسئلة النواب القدامى، وعلى 35٪ من أسئلة النواب الجدد.

5 - على من تُطرح الأسئلة؟

1.5. من يقوم بطرح الأسـئلة ومن يجيب عليها وفي أي آجال؟

المبيان رقم 15: الوزارات الأكثر والأقل اسـتهدافا بأسـئلة النواب والنائبات وتفاعلها معها خلال الدورة السادسـة من الولاية التشريعية 2021-2026

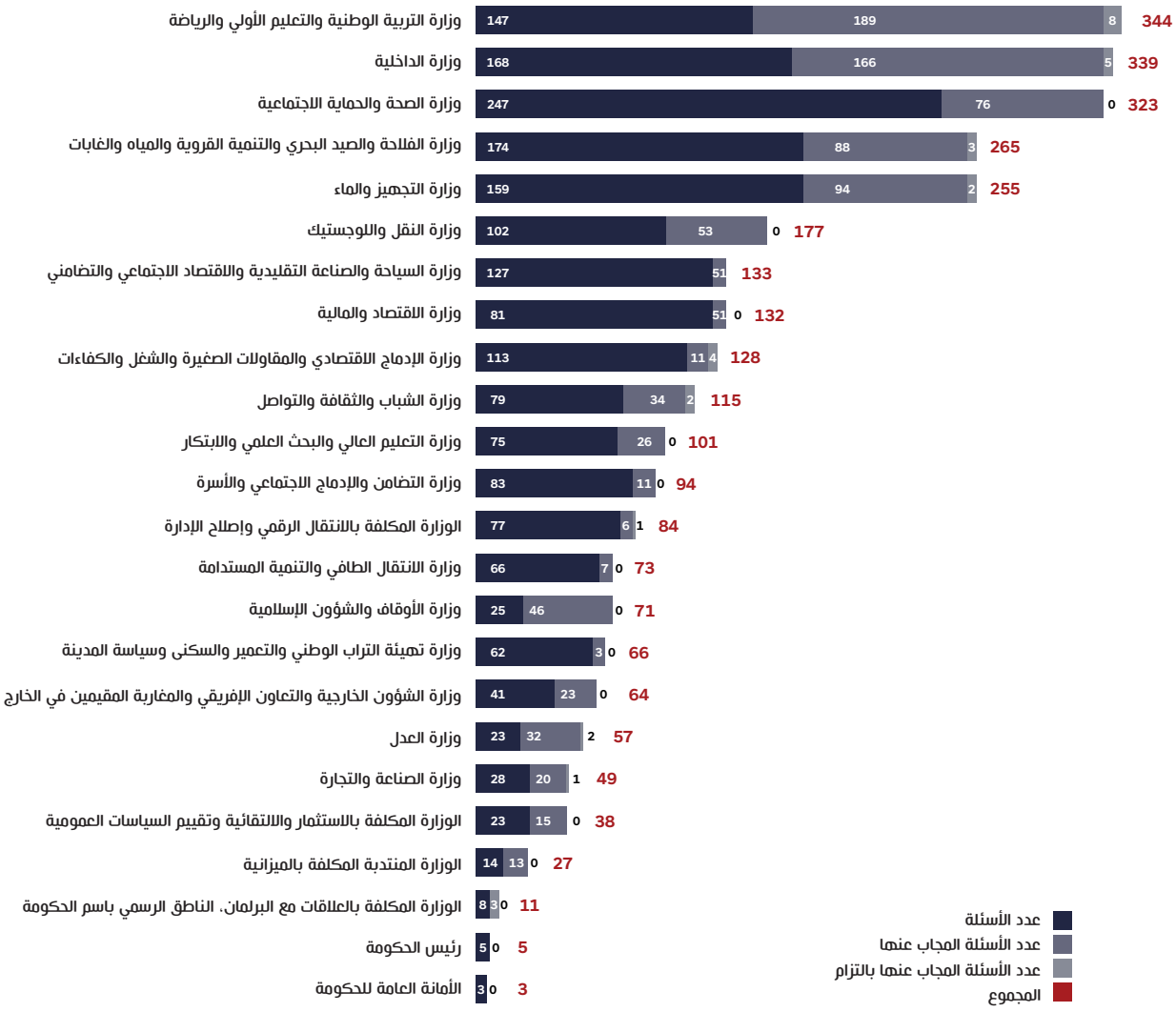

خلال الدورة السادسة من الولاية التشريعية الحالية، حافظ النواب على اهتمامهم بنفس الوزارات الخمس ذات الأولوية كما في الدورات السابقة، مع تغيير طفيف في ترتيبها. فلا تزال وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة في الصدارة بإجمالي 344 سؤالاً طرحته مختلف الفرق النيابية. وتليها وزارة الداخلية التي تلقت 339 سؤالاً، ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية بـ 323 سؤالاً. وجاءت وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات في المرتبة الرابعة بـ 265 سؤالاً.

في الطرف الآخر من الترتيب، تشمل الوزارات التي تلقت أقل عدد من الأسئلة البرلمانية:

- الأمانة العامة للحكومة، بثلاثة أسئلة فقط؛
- رئيس الحكومة، بخمسة أسئلة؛
- وزارة العلاقات مع البرلمان والناطق الرسمي باسم الحكومة، بـ 11 سؤالاً؛
- الوزارة المنتدبة المكلفة بالميزانية، بـ 27 سؤالاً؛
- الوزارة المنتدبة المكلفة بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية، بـ 38 سؤالاً.

وفيما يتعلق بالإجابات المقدمة، كانت الوزارات الأكثر تفاعلاً على النحو التالي:

- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: أجابت عن 65٪ من الأسئلة؛
- وزارة العدل: 60٪؛
- وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة: 57٪؛
- وزارة الداخلية: 50٪؛
- الوزارة المنتدبة المكلفة بالميزانية: 48٪

على العكس، فإن الوزارات الأقل تفاعلاً هي:

- رئيس الحكومة والأمانة العامة للحكومة، حيث لم يُجب أي منهما عن أي سؤال؛
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، التي أجابت عن 5٪ فقط من الأسئلة؛
- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة: 6٪؛
- وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة: 8٪.

المبيان رقم 16: متوسط أجل إجابة الوزارة الخمس الأكثر استهدافا بالأسئلة خلال الدورة السادسة من (الأسئلة الكتابية فقط)

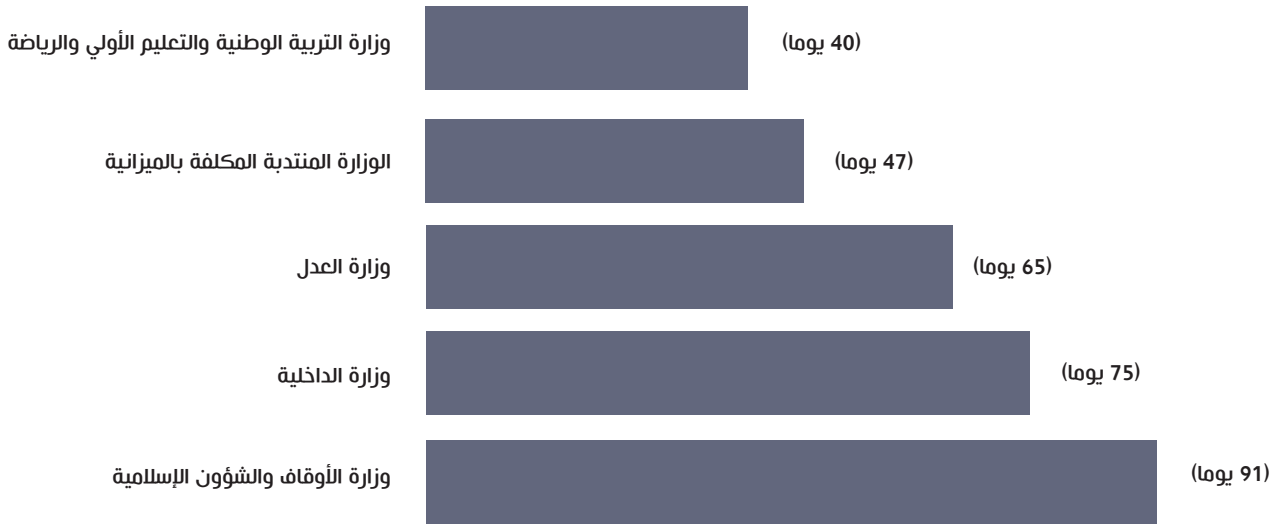

وفقاً للنظام الداخلي لمجلس النواب، يتعين على الحكومة الإجابة على الأسئلة في أجل 20 يوماً. ومع ذلك، غالباً ما يتم تجاوز هذا الأجل القصير، كما يُظهر المبيان رقم 16 الذي يوضح آجال الردود من قبل الوزارات الخمس الأكثر تفاعلاً مع الأسئلة البرلمانية. وتتراوح المدة الزمنية المتوسطة للرد لدى هذه الوزارات بين 44 و91 يوماً.

- وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، وهي الوزارة الأكثر استهدافاً بالأسئلة، استغرقت في المتوسط 44 يوماً للرد على 57٪ من الأسئلة التي تلقتها.
- الوزارة المنتدبة المكلفة بالميزانية، وهي من بين الوزارات الأقل استهدافاً من قبل النواب، استغرقت في المتوسط 47 يوماً للرد على 48٪ من أصل 27 سؤالاً تلقتها.
- وزارة العدل استغرقت في المتوسط 65 يوماً للرد على 60٪ من أصل 57 سؤالاً وُجه إليها.
- وزارة الداخلية، التي تُعد أيضاً من بين الوزارات الخمس الأكثر استهدافاً، استغرقت في المتوسط 75 يوماً للرد على 50٪ من أصل 339 سؤالاً تلقتها.
- وأخيراً، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، التي تُعرف بتفاعلها الكبير مع أسئلة النواب، استغرقت في المتوسط 91 يوماً للرد على 65 ٪ من أصل 71 سؤالاً تلقتها.

المبيـان رقـم 17: عدد الأسـئلة المطروحة من قبل الفرق النيابيـة على الوزارات الخمس الأكثر تلقيا للأسـئلة خلال الدورة السادسـة من الولاية التشريعية 2021-2026

عدد الأسـئلة المطروحة حسب الفرق على:
وزارة التربيـة الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

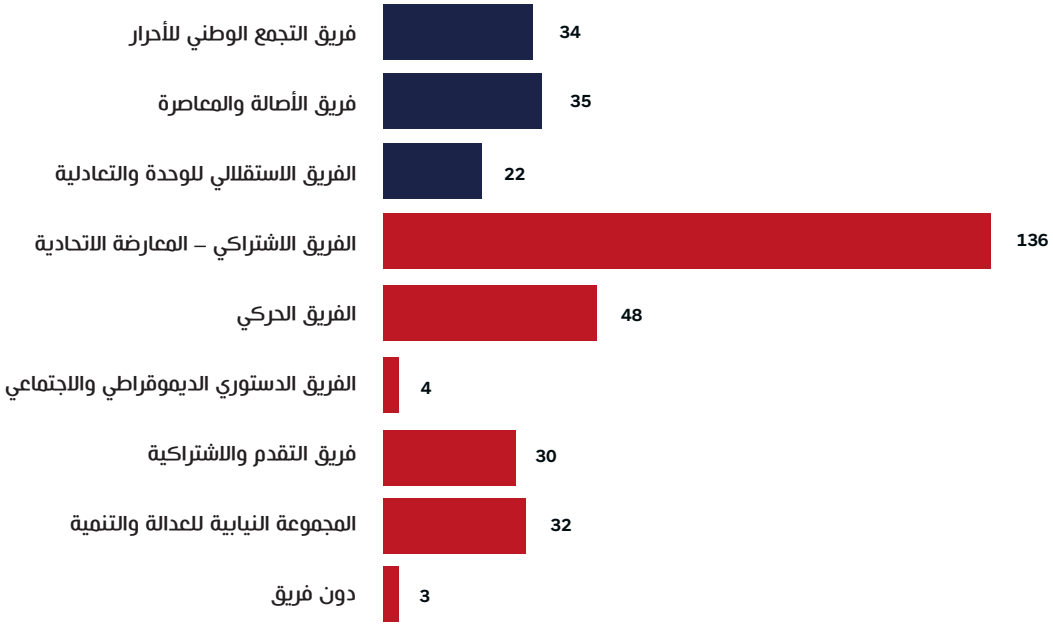

عدد الأسـئلة المطروحة حسب الفرق على:
وزارة الداخلية

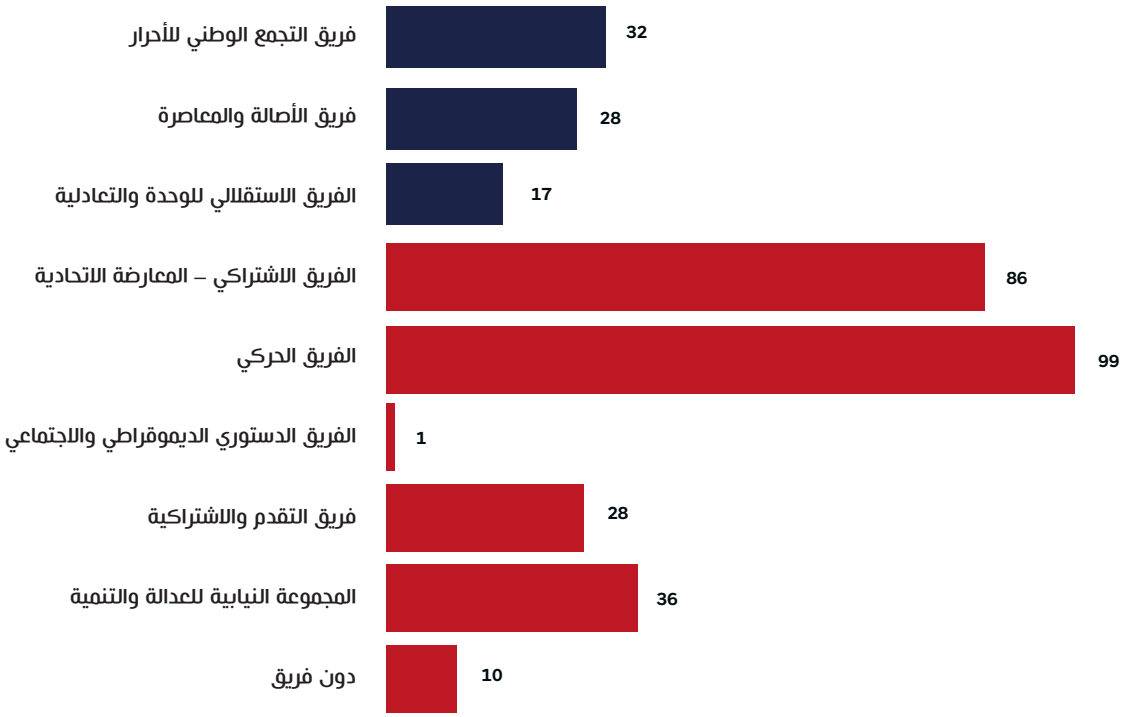

عدد الأسـئلة المطروحة حسب الفرق على:
وزارة الصحـة والحماية الاجتماعية

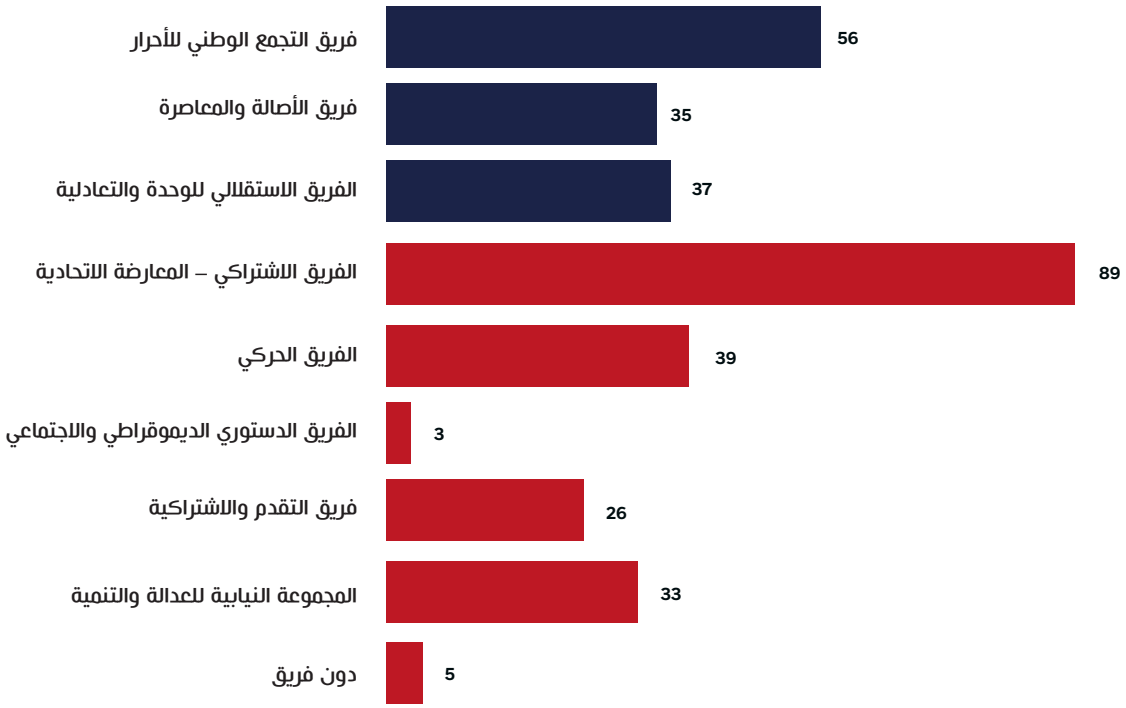

عدد الأسـئلة المطروحة حسب الفرق على:
وزارة الفلاحـة والصيد البحـري والتنمية القروية والمياه والغابات

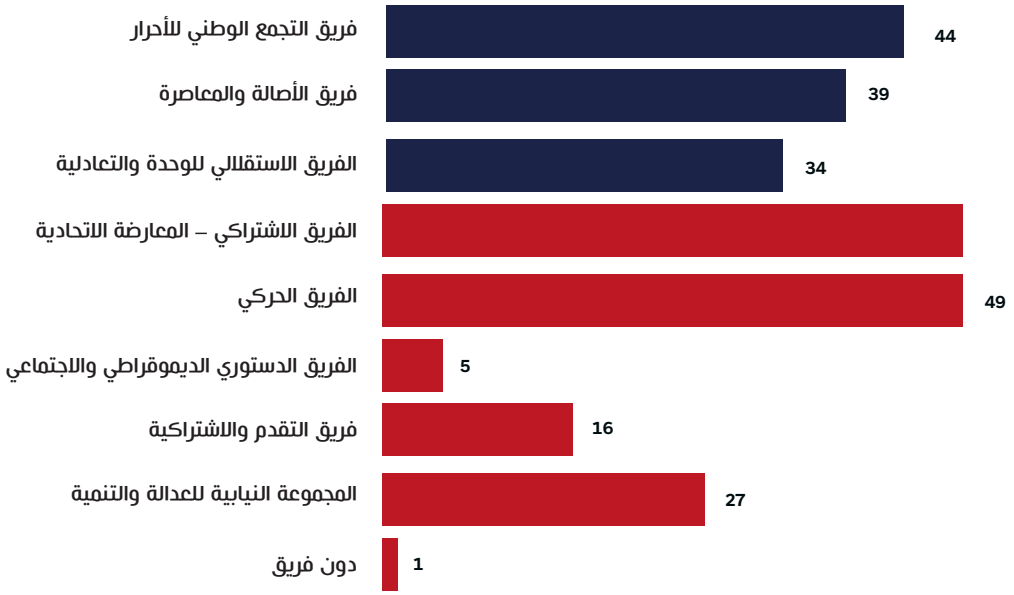

عدد الأسئلة المطروحة حسب الفرق على:
وزارة التجهيز والماء

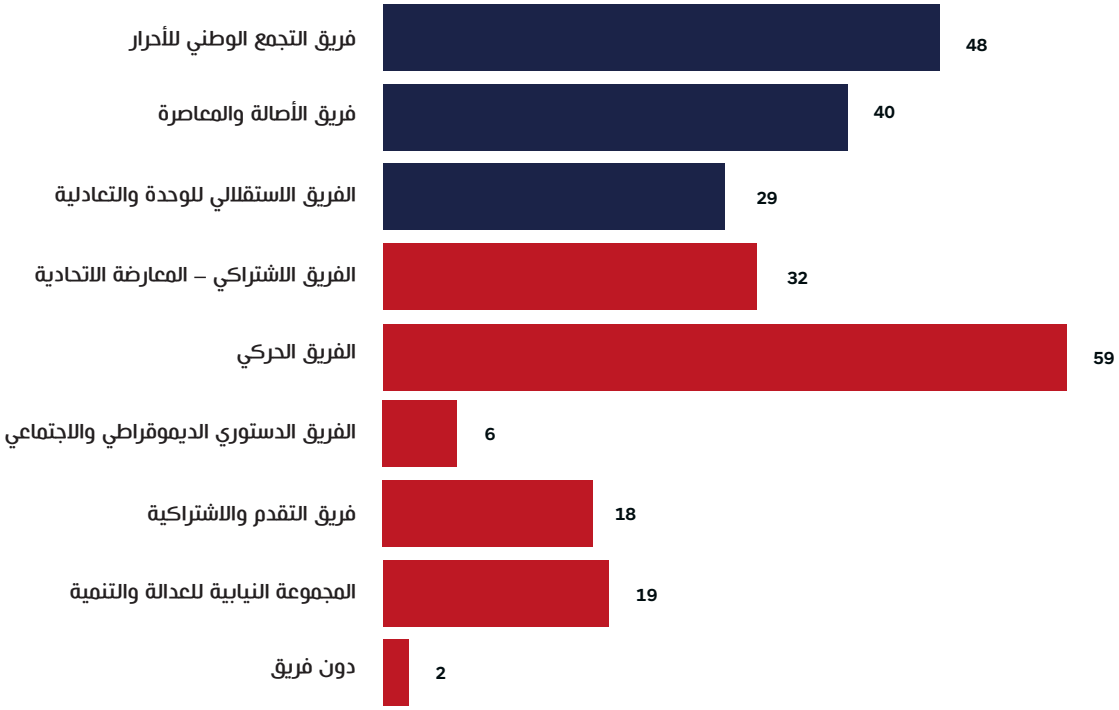

عند تحليل الأسئلة الموجهة إلى الوزارات الخمس الأكثر استهدافاً، يتبين أن معظمها يأتي عادةً من الفرق النيابية المنتمية للمعارضة.

- وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة: تلقت هذه الوزارة غالبية أسئلتها من الفريق الاشتراكي، الذي وجه 136 سؤالاً، وهو ما يمثل 40٪ من الإجمالي.

- وزارة الداخلية: تلقت الوزارة أكبر عدد من الأسئلة من الفريقين الحركي والاشتراكي، حيث طرحا ما مجموعه 185 سؤالاً، وهو ما يمثل 55٪ من الأسئلة التي تلقتها الوزارة.

- وزارة الصحة والحماية الاجتماعية: كان الفريق الاشتراكي أيضاً الأكثر نشاطاً، حيث طرح 89 سؤالاً، وهو ما يعادل 28٪ من مجموع الأسئلة الموجهة لهذه الوزارة. ويأتي بعده فريق التجمع الوطني للأحرار المنتمي إلى الأغلبية، الذي قدم 56 سؤالاً، وهو ما يمثل 17٪ من الإجمالي.

- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات: تلقت هذه الوزارة عدد أسئلة متقارب نسبياً عند مقارنة الأغلبية بالمعارضة، حيث طرح الفريقان الحركي والاشتراكي 98 سؤالاً (المعارضة)، مقابل 83 سؤالاً من فريقي التجمع الوطني للأحرار والأصالة والمعاصرة (الأغلبية). وتمثل هذه المساهمات 68٪ من إجمالي الأسئلة الموجهة للوزارة.

- وزارة التجهيز والماء: وهي الخامسة ضمن قائمة الوزارات الأكثر استهدافاً، حيث تلقت 23٪ من أسئلتها من الفريق الحركي المعارض و19٪ من فريق التجمع الوطني للأحرار المنتمي للأغلبية.

تنويه

خلال الدورات البرلمانية الست الأولى، طرح أعضاء مجلس النواب 26.648 سؤالاً. بعض الأسئلة يطرحها عدة نواب، مما قد يؤدي إلى اختلافات طفيفة في المجموع.

خضعت البيانات لبعض المعالجات لضمان جودتها. وقد يختلف العدد الفعلي للأسئلة والأجوبة والتعهدات بشكل طفيف عن الأرقام الواردة في هذا التقرير، دون أن يؤثر ذلك على استنتاجاته.

يقتصر التحليل الذي أجرته جمعية طفرة على الأسئلة الكتابية والشفوية فقط. ولم يتم أخذ معايير مثل الوقت المخصص لكل فريق نيابي أو الأسئلة الشفوية الشهرية الموجهة إلى رئيس الحكومة بعين الاعتبار.

إن عدد النواب داخل البرلمان غير تابث، فقد تبقى بعض المقاعد المعلن عنها شاغرة لمدة شهور خلال الدورة التشريعية.
تقوم طفرة بتتبع مستمر لتدفق النواب داخل المجلس، وذلك عن طريق متابعة قرارات المحكمة الدستورية.
لهذه الأسباب قد تعرف بعض النسب بخصوص الأسئلة والأجوبة حسب كل نائب اختلافا طفيفا لا يؤثر .على الاستنتاجات المتوصل إليها.

نشجع القراء على إرسال أسئلتهم وتعليقاتهم إلينا، والإبلاغ عن أي اختلاف أو خطأ في تحليل البيانات. ونظراً لنشر هذه البيانات في صيغة مفتوحة (open data)، يمكن للمواطنين الذين يرغبون في ذلك إعادة إنتاج نتائجنا أو إجراء تحليلات أخرى.

6 - ملخص النقاط الأساسية

لقد مكن تتبع وتحليل الأسئلة النيابية المطروحة خلال الدورة السادسة من الولاية التشريعية الحالية من استخلاص النتائج التالية:

- أجابَت الحكومة على 34٪ من الأسئلة البرلمانية، وهو معدل لا يزال ضعيفًا لكنه تحسن بشكل ملحوظ مقارنة بالدورة الخامسة، حيث لم يتجاوز معدل الإجابة حينها 19٪. ومع ذلك، لا تزال الإجابة على الأسئلة الشفوية محدودة، حيث لم تتجاوز 15٪ فقط.
- 71٪ من الأسئلة التي طرحها النواب خلال هذه الدورة كانت أسئلة كتابية.
- طرحت المعارضة ما يقارب ضعف عدد الأسئلة المطروحة من قبل الأغلبية، حيث بلغت نسبة الأسئلة المطروحة 64٪ مقابل 36٪ للأغلبية.
- معدلات إجابة الحكومة متقاربة لكلا الكتلتين: حيث أجابت الحكومة على 36 ٪ من أسئلة المعارضة، مقابل 31٪ من أسئلة الأغلبية.
- تجاوز عدد الأسئلة المطروحة خلال الدورات الست الأولى من الولاية التشريعية الحالية نظيره في الولايات السابقة:
  - زيادة بنسبة 21٪ مقارنة بولاية 2016-2021.
  - زيادة بنسبة 19٪ مقارنة بولاية 2011-2016.
- داخل الأغلبية، طرح نواب فريق الأصالة والمعاصرة في المتوسط ما يناهز 5 أسئلة لكل نائب/نائبة. في صفوف المعارضة، طرح نواب الفريق الاشتراكي في المتوسط ما يناهز 18 سؤالًا لكل نائب/نائبة.

- كانت النائبات، اللواتي يمثلن 24٪ من تركيبة مجلس النواب، أكثر نشاطًا في طرح الأسئلة مقارنة بزملائهن النواب:
  - طرحت كل نائبة في المتوسط 9 أسئلة، مقابل 6 أسئلة لكل نائب.
  - إضافة إلى ذلك، تصدرت 5 نائبات قوائم فرقهن من حيث عدد الأسئلة المطروحة، مقابل 4 نواب فقط.
- كان نواب جهة الرباط-سلا-القنيطرة الأكثر نشاطًا، حيث طرحوا ما مجموعه 762 سؤالًا.
- النواب الجدد الذين يباشرون مهامهم للمرة الأولى داخل مجلس النواب (يشكلون 30٪ من تركيبة المجلس) طرحوا في المتوسط ما معدله 12 سؤالًا لكل نائب/نائبة، مقابل متوسط 4 أسئلة فقط للنواب الذين أُعيد انتخابهم أو سبق لهم الحصول على عضوية المجلس في ولايات تشريعية سابقة زالذين يشكلون 70٪ من تركيبة المجلس.
- وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة هي الأكثر استهدافًا بالأسئلة، حيث تلقت 344 سؤالًا. وتميزت أيضًا بأقصر مدة استجابة، حيث بلغ متوسط أجل الرد 44 يومًا، وهو الأقصر بين جميع الوزارات.
- من حيث الاستجابة، كانت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الأفضل أداءً، بمعدل استجابة بلغ 65٪.

بخصوص طفرة

طفرة هو مركز أبحاث تم إنشاؤه سنة 2014 بالرباط، المغرب. تتجلى مهمته في تعزيز تبني السياسات العمومية المبنية على الحقائق والمشاركة المواطنة في المغرب عبر جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالعمل العمومي، ونشر البحث العلمي وتعزيز الحق في الحصول على المعلومة.

بخصوص مشروع SMIIG DATA II

مشروع SMIIG DATA II هو استمرارية للأنشطة المنجزة في إطار النسخة الأولى من مشروع SMIIG DATA. يهدف إلى تحسين الشفافية داخل الهيئات المنتخبة على المستويين المركزي (مجلس النواب) والمحلي (الجماعات الترابية) وتعزيز المشاركة المواطنة من خلال النهوض بالحق في الحصول على المعلومة والبيانات المفتوحة.

أعدت هذه الوثيقة بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. تتحمل جمعية طفرة وحدها المسؤولية عن محتواها، ولا ينبغي بأي حال من الأحوال اعتبار هذا المحتوى عاكسا لموقف الاتحاد الأوروبي.

بتمويل مشترك من
الاتحاد الأوروبي

TAFRA

NOS PUBLICATIONS

sont sur www.tafra.ma

TÉLÉPHONE ET E-MAIL

+212.537.70.89.78

contact@tafra.ma

RÉSEAUX SOCIAUX

@TAFRA_

Facebook.com/tafra.org